



ليبيا بين سياسات التكيف المناخي والهشاشة المؤسسية

بين ضغط التغير المناخي وضعف المؤسسات، تبرز الحاجة
إلى سياسات تكيف أكثر شمولاً وعدالة تعزز الحوكمة
المحلية وتدعم صمود الفئات الأكثر تأثراً

2026

ليبيا بين سياسات التكيف المناخي والهشاشة المؤسسية

غالية ساسي
2026

الناشر: منظمة البرلمان ٢٠٢٦

البيشتراسه ٢٨/٢٩، ١٢٠٤٥ برلين، ألمانيا

المؤلفة الرئيسية: غالية ساسي

المحررة: أشرف الشيباني / پريز دزهى

التصميم: ستوديو ماجما مهدي الجليتي

الرسوم التوضيحية وتصميم الغلاف: ستوديو ماجما مهدي الجليتي

إن الآراء الواردة في هذه الورقة البحثية لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو آراء منظمة البرلمان أو الجهة المانحة.

تم إعداد الورقة البحثية في إطار تنفيذ مشروع منظمة البرلمان «النساء يتولين القيادة».

يتم تنفيذ برنامج «النساء يتولين القيادة» من قبل منظمة البرلمان كجزء من برنامج SPACE،
بتقويل من الحكومة الألمانية وبدعم من

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH.

عن البرلمان:

البرلمان هي منظمة تعنى ببناء السلام ودعم الديمقراطية، مع تركيز خاص على تمكين النساء والشباب. يركز عمل المنظمة على ثلاثة مجالات رئيسية: المشاركة السياسية الشاملة، والمرأة والسلام والأمن، والترابط بين قضايا النوع الاجتماعي والمناخ والأمن. ومن خلال مشاريعها، تدعم المنظمة المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ مبادرات تعزز التعايش السلمي، وترسخ القيم والممارسات الديمقراطية، وتطور حلولاً متكاملة لمعالجة آثار التغير المناخي.

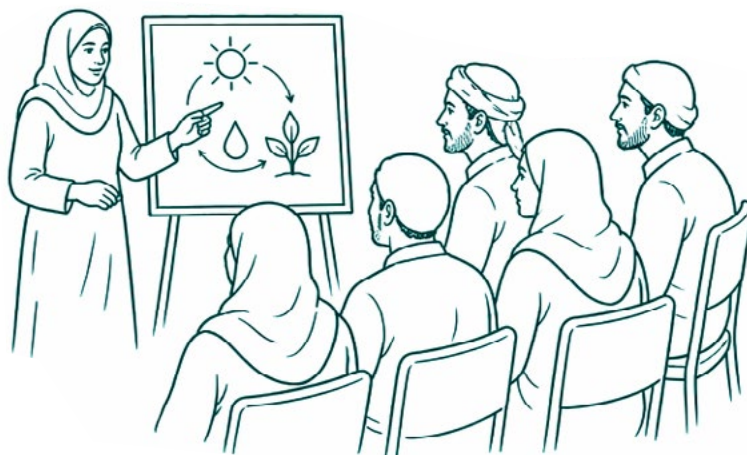
للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة البرلمان:

www.elbarlament.org

© elbarlament e.V.

فهرس المحتويات

04	المخلص التنفيذي
06	المقدمة
08	الإطار البحثي والمنهجية المعتمدة
10	المصطلحات
11	مراجعة الأدبيات
13	المناقشات والنتائج
18	الخاتمة
20	قائمة المراجع



01



الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة العلاقة المركبة بين التغير المناخي والهشاشة المؤسسية في ليبيا، وتُقدِّم كإطار إرشادي لصانعي السياسات المحليين والدوليين. في ظل تصاعد الظواهر المناخية المتطرفة، مثل إعصار «دانيال» الذي ضرب مدينة درنة عام 2023، تكشف الورقة كيف أن غياب الحوكمة الرشيدة، وضعف البنية التحتية، وتفكك المؤسسات، قد فاقم من آثار الكوارث المناخية على المجتمع الليبي.

وتبرز الورقة بشكل خاص تأثير النزاع المسلح المستمر والنزوح الداخلي الواسع على قدرة الدولة في الاستجابة للآزمات البيئية والمناخية، حيث أدى تآكل المؤسسات العامة وتشتت السلطات إلى غياب خطط الطوارئ، وتراجع الاستثمار في الأمن المناخي، وتفاقم معاناة الفئات الأكثر هشاشة، خاصة النساء والنازحين.

كما تسلط الورقة الضوء على التأثير غير المتكافئ للتغير المناخي على النساء والشباب، لا سيما في المناطق الريفية وشبه الصحراوية، حيث يواجهون تحديات مضاعفة في الحصول على الموارد، والخدمات، والمشاركة في صنع القرار. وتدعو الورقة إلى تمكين النساء والشباب في سياسات التكيف من خلال إشراكهم في تصميم وتنفيذ خطط الاستجابة، وتوفير التدريب والتمويل اللازمين لتطوير حلول محلية مستدامة، وتعزيز دورهم القيادي في المجتمعات المتأثرة.

من خلال منهجية بحثية شملت دراسات دولية، مقابلات ميدانية، وجلسات نقاش مجتمعية مركزة، تقدم الورقة توصيات عملية لتعزيز قدرة ليبيا على التكيف، أبرزها ضرورة تحسين الحوكمة البيئية وتفعيل الإنذار المبكر خصوصا في المناطق المهددة بالكوارث الطبيعية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.



02



المقدمة

المقدمة

تعاني ليبيا من تحديات بيئية متصاعدة تعمقت أكثر بعد التغيرات المناخية العالمية، بالتزامن مع هشاشة مؤسساتية متفاقمة ناتجة عن نزاعات سياسية وانقسامات إدارية وأزمات نزوح واسعة النطاق.

كان إعصار « دانيال » الذي اجتاح الساحل الشرقي للبلاد في سبتمبر 2023، نقطة انعطاف مأساوية، حيث عصفت الفيضانات المدمرة التي أودت بحياة الآلاف، ودمرت مدينة درنة بطرق أشد فتكًا، مظهرة بشكل جلي هشاشة وتفكك القدرات الوطنية في التصدي خصوصًا للكوارث المتصاعدة بفعل تغيّر المناخ.

لم يكن هذا الحدث مجرد ظاهرة طبيعية، وإنما ثمار تراكم أوجه القصور البشرية والمؤسسية التي تشمل بوضوح ضعف البنى التحتية، غياب التخطيط الوقائي، والتأخر في اتخاذ إجراءات استباقية رغم وجود تحذيرات إنذارية. ويبرز من المناظر الدامية ما تحمله المناطق الساحلية من ضعف أمام ارتفاع منسوب البحر وتغيير أنماط الطقس، وهو ما يهدد البنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال هذه الخلافات والتحديات مستمرة، مع عودة تداعيات مماثلة في مناطق الجنوب الشرقي والجنوب الغربي عام 2024، مما يؤكد استمرار غياب الاستعداد المؤسسي على كافة المستويات في مواجهة التغيرات المناخية، وسط تحديات الفساد والانقسامات السياسية وضعف الاستثمار في الأمن البيئي.

في ضوء هذا الواقع، ترنو الورقة إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية لسرد أوجه القصور في السياسة المناخية الليبية، وترصد فرص الإصلاح والتخمية المستدامة عبر توصيات استراتيجية تركز على تحديث خطط الطوارئ، تعزيز البنية التحتية، وتنمية قدرات الاستجابة السريعة، بما يضمن حماية المجتمعات المحلية من الآثار المستقبلية المتوقعة، ويكرس مسارًا أكثر أمانًا واستدامة.



03



الإطار البحثي والمنهجية المعتمدة

الإطار البحثي والمنهجية المعتمدة

نظرًا لمحدودية الدراسات المبنية على الأدلة حول تغيّر المناخ وسياسات التكيف في ليبيا، برزت فجوة معرفية تُعيق فهم حجم التحديات المناخية المحتملة. ولتجاوز هذا النقص، تم اعتماد منهجية متعددة المصادر تهدف إلى تحقيق فهم شامل ومستند إلى الواقع الميداني، من خلال الجمع بين البيانات الثانوية والميدانية، وذلك على النحو الآتي:

1. تحليل المصادر الثانوية:

تم الاستعانة بدراسات وتقارير صادرة عن مراكز بحثية دولية متخصصة ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتوفير إطار علمي ومعرفي يدعم التحليل الميداني. البيانات الميدانية

2. جمع البيانات الميدانية:

جرى تنفيذ جلسات نقاش جماعية في مناطق ذات مناخ شبه صحراوي في جبل نفوسة، بهدف استكشاف التصورات المجتمعية حول التغير المناخي واستراتيجيات التكيف المحلية.

شملت الجلسات بلدية الرحيبات (15 سيدة) وبلدية جادو (8 نساء و5 شباب).

تم اختيار المشاركين من هاتين المنطقتين نظرًا لخصوصيتهما المناخية، حيث إن طبيعتهما شبه الصحراوية تجعلهما أكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي مثل الجفاف وتدهور الموارد الطبيعية.

كما تم التركيز على فئتي النساء والشباب لكونهما من أكثر الفئات تأثرًا بالتغير المناخي والأقل تمثيلًا في السياسات المناخية، الأمر الذي يعزز من شمولية التحليل وواقعيته.

اعتمدت الدراسة أسلوب العينة القصدية (العينة الهادفة)، استنادًا إلى معايير محددة تشمل الموقع الجغرافي، ومدى التعرض المباشر لتأثيرات التغير المناخي، ومستوى الانخراط المجتمعي. يُعد هذا الأسلوب مناسبًا للدراسات الاستكشافية التي تسعى إلى تعميق الفهم النوعي أكثر من تحقيق التعميم الإحصائي.

3. المقابلات الفردية:

تم إجراء مقابلة شبه مهيكلية مع إحدى الناجيات من فيضان درنة، لتوثيق تجربة حية تمثل أثرًا مباشرًا للتغيرات المناخية القصوى، وتسليط الضوء على الأبعاد الإنسانية والبيئية للكارثة.

4. نقاط القوة والقيود في المنهجية

نقاط القوة:

- تنوّع مصادر البيانات (النوعية والثانوية) مما يعزز من موثوقية النتائج.
- إشراك فئات مجتمعية مختلفة (نساء وشباب) يثري التحليل ويعكس تعددية الأصوات.
- التركيز على مناطق متأثرة فعليًا يمنح الدراسة طابعًا واقعيًا وملموشًا.

القيود

- الطبيعة النوعية للدراسة تجعل نتائجها موجهة نحو تعميق الفهم أكثر من تقديم تعميمات إحصائية.
- حجم العينة المحدود قد يقلل من تمثيل بعض المناطق أو الفئات الأخرى، إلا أن التركيز كان على العمق النوعي لا الكمي.
- تحديات لوجستية وأمنية في الوصول إلى بعض المناطق أو الفئات المستهدفة، ما استلزم مرونة في تصميم وتنفيذ أدوات جمع البيانات.

المصطلحات

الهشاشة المناخية:

يشير هذا المفهوم إلى مدى تعرض المجتمعات أو النظم البيئية أو الاقتصادات لتأثيرات التغير المناخي، ومدى قدرتها على التكيف أو مقاومتها لهذه التأثيرات. كلما كانت قدرة الدولة أو المجتمع على التعامل مع الكوارث المناخية أقل، ارتفعت درجة هشاشتها المناخية.

الهشاشة المؤسسية:

تعرف الهشاشة المؤسسية بأنها ضعف قدرة المؤسسات الرسمية، مثل الحكومة، النظام القضائي، الأجهزة الأمنية، والإدارات العامة، على أداء مهامها الأساسية بفعالية وكفاءة، مما يؤثر سلبًا على استقرار الدولة ووظائفها.

مؤشر الدول الهشة (سابقًا مؤشر الدول الفاشلة):

هو تقرير يصدر عن منظمة صندوق السلام، ويُستخدم لتقييم استقرار الدول. ويهدف هذا التقرير إلى قياس مدى ضعف الدول ذات السيادة حول العالم.

الاسكوا (ESCWA):

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (Economic and Social Commission for Western Asia)، وهي إحدى اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وتعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة غرب آسيا.

مؤشر نوتردام للتكيف المناخي هو مؤشر عالمي يُستخدم لتقييم مدى استعداد الدول لمواجهة التغيرات المناخية، من خلال دراسة المخاطر المناخية المحتملة، وقدرة الدول على التكيف والاستجابة لهذه المخاطر.



04



مراجعة الأدبيات

مراجعة الأدبيات

الإطار المفاهيمي والنظري

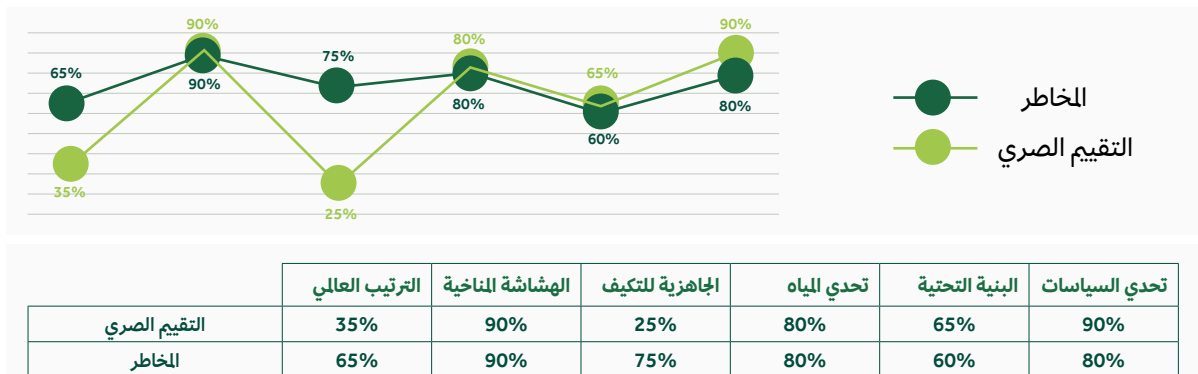
التغير المناخي في ليبيا

يتميز مناخ ليبيا بطابع قاري في معظم مناطقه، في حين يقتصر المناخ المتوسطي على شريط ساحلي ضيق ومناطق محدودة في الداخل. ويؤدي هذا التنوع إلى تعرض البلاد لتقلبات مناخية حادة وتباين بيئي واضح، حيث تعد المناطق الداخلية والجنوبية جافة وتعاني ندرة في الموارد المائية بسبب ضعف هطول الأمطار. وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي 85% من السكان يتركزون في المناطق الشمالية التي تمثل 32.4% من مساحة البلاد، بينما يعيش 15% منهم في الواحات الجنوبية.

وباستخدام معادلة كيرنرل، التي تعتمد على قياس متوسط درجات الحرارة وهطول الأمطار لتصنيف المناخ، لوحظ ارتفاع في متوسط درجات الحرارة بمعدل 22.91 درجة مئوية في 2023 مقارنة بـ 22.79 في 2022. ومنذ مطلع القرن العشرين، بلغ متوسط الحرارة 22.25 درجة مئوية، مع تسجيل أعلى درجة حرارة في 2010 (24.01) وأدناها في 1949 (21.65).

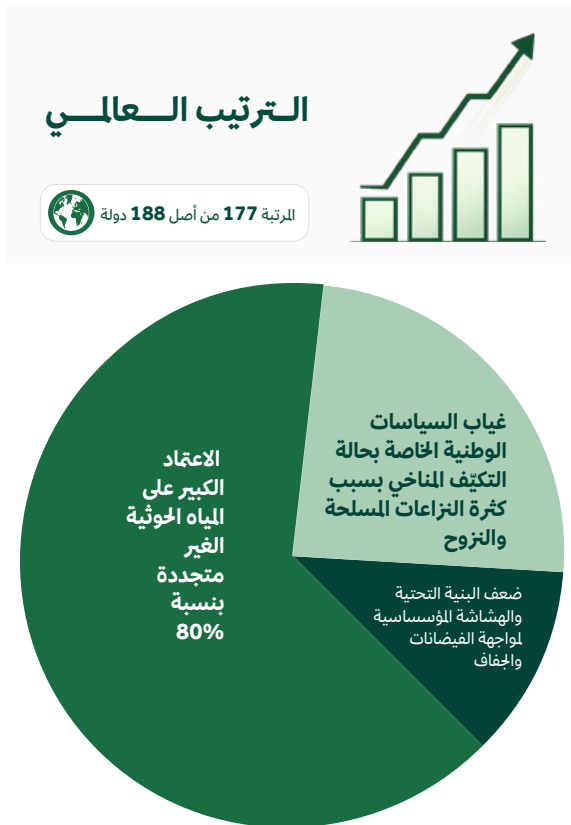
في ظل هذه الظروف المناخية، تواجه ليبيا تحديات متزايدة، فالمناطق الساحلية المعتدلة مهددة بارتفاع مستوى سطح البحر، بينما تعاني المناطق الداخلية من الجفاف والتصحر، مع تغيرات مناخية سريعة مثل الفيضانات المفاجئة التي شهدتها درنة في 2023. وبناءً على مؤشر نوتردام لعام 2025، تصنف ليبيا ضمن الدول ذات الهشاشة المناخية العالية، ما يستدعي وضع سياسات مرنة للتكيف مع هذه المخاطر.

مؤشر نوتردام للهشاشة لليبيا



نتائج مؤشر نوتردام 2024 لليبيا

الهشاشة المناخية: مرتفعة، الجاهزية للتكيف: منخفضة أبرز التحديات المناخية حسب المؤشر:



05



المناقشات والنتائج

المناقشات والنتائج

1. (جوهر الدراسة) / التحليل النقدي

إعصار دانيال نموذجاً للهشاشة المناخية في ليبيا

انطلق إعصار دانيال، وهو إعصار متوسطي شبيه بالأعاصير المدارية، من اليونان وعبر البحر الأبيض المتوسط ليصل إلى الساحل الشرقي لليبيا يوم الأحد 10 سبتمبر 2023، بسرعة رياح بلغت 70 كيلومتراً في الساعة. كانت مدينة درنة الأكثر تضرراً، حيث تقع بين جبلين يفصل بينهما وادٍ يتجمع فيه مياه الأمطار القادمة من وديان جبل الأخضر. تبلغ السعة العادية للوادي حوالي 25 مليون متر مكعب، لكنه امتلأ بسرعة إلى 100 مليون متر مكعب بسبب الأمطار الغزيرة المصاحبة للإعصار، مما تسبب في فيضان هائل وضغط كبير على سدّي البلاد وسيدي بومنصور اللذين يحجزان مياه الوادي، وأدى ذلك إلى انهيارهما وضرب الطوفان المدينة وأدى إلى غرق أحياء كاملة جرفتها السيول وألقته في البحر.

و تسببت الأمطار الغزيرة في انهيار سدّين أعلى مجرى نهر درنة، ما أدى إلى فيضانات كارثية أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 5,923 شخصاً، مع آلاف المفقودين وأكثر من 40 ألف نازح، بالإضافة إلى دمار واسع في شرق ليبيا. رغم صدور تحذيرات من الفيضانات قبل العاصفة بثلاثة أيام، أصدرت السلطات في درنة أوامر إخلاء متضاربة، وفرضت حظر تجول أوقف حركة السكان ومنعهم من البحث عن ملاذ آمن. وقد قدر تقييم مشترك للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة¹ الخسائر بنحو 1.65 مليار دولار، معظمها في البنية التحتية الحيوية. وكشفت الكارثة هشاشة البنية التحتية، و ضعف أنظمة الإنذار المبكر، والتنسيق المؤسسي المحدود، كما أبرزت العلاقة الوثيقة بين التغير المناخي، الفساد، والصراع السياسي في ليبيا.

وواجهت أعمال الإغاثة صعوبات جمّة بسبب الفوضى السياسية وحالة الانقسام المخيمة في ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011. بالمقابل، ضرب الإعصار دولا أخرى مسببا أضرارا أقل جساما. على سبيل المثال، ضرب إعصار دانيال مناطق في اليونان مثل فولوس وبيليون، مسبباً فيضانات وانهيارات أرضية أودت بحياة 11 شخصاً وألحقت أضراراً مالية كبيرة، إلا أن استعداد اليونان الأعلى في أنظمة الإنذار والبنية التحتية ساهم في تقليل الأضرار البشرية

والمادية نسبياً. هذه التجارب تؤكد أهمية تعزيز القدرات المؤسسية والبنية التحتية لمواجهة الكوارث الطبيعية المتزايدة بفعل تغير المناخ.

استناداً إلى تجربة اليونان الناجحة في مواجهة إعصار دانيال عام 2023، يتضح جلياً أن تعزيز جاهزية ليبيا للتكيف مع التغيرات المناخية بات أمراً حيوياً لا يقبل التأجيل. إن تبني حزمة سياسات متكاملة تركز على تعزيز الحوكمة البيئية والقوة المؤسسية، وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر، فضلاً عن بناء القدرات المحلية، يمثل الأساس لضمان استجابة فعالة وسريعة للكوارث الطبيعية. علاوة على ذلك، يتطلب الأمر استثماراً جاداً في صيانة البنية التحتية الحيوية، مثل السدود والقنوات المائية، وفقاً لأعلى معايير السلامة الدولية، وتحسين شبكات الصرف الصحي في المناطق الساحلية، وتطبيق تقنيات البناء المقاومة للمناخ لضمان استدامة المشاريع العمرانية. لا يقتصر النجاح على الداخل فقط، بل يجب توسيع آفاق التعاون الإقليمي والدولي عبر الاستفادة من خبرات دول مثل اليونان والانضمام إلى المنصات الأوروبية لتبادل المعلومات، ما يعزز من القدرة على التنبؤ والكشف المبكر عن المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يمثل تشجيع الاستثمارات الخضراء، لا سيما في مجالات الطاقة الشمسية وتحلية المياه، نقطة فاصلة لتحقيق اقتصاد مستدام ومرن أمام التحديات المناخية المتصاعدة.

الهشاشة المؤسسية وتأثيرها على التكيف المناخي

تعاني ليبيا من هشاشة مؤسسية حادة تؤثر مباشرة على قدرتها في التكيف مع التغيرات المناخية ومواجهة الكوارث. وكشفت كارثة فيضان درنة في سبتمبر 2023 غياب خطة طوارئ فعّالة، ونقص الميزانيات، وضعف التنسيق المؤسسي، بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري. كل هذه العوامل أدت لإخفاق السلطات الليبية في توفير الحماية الاجتماعية والدعم للسكان النازحين. كما أظهرت الكارثة نقاط ضعف في أنظمة الإنذار المبكر، محدودية التنسيق بين القطاعات، وغياب استراتيجيات استجابة واضحة، مع نقص الكوادر المؤهلة والبيانات الرسمية الموثوقة التي تعيق التخطيط الاستراتيجي للتكيف مع التغيرات المناخية.

1 البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. (2024، 24 يناير). تقييم مشترك للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لأضرار الفيضانات الكارثية في ليبيا. تم الاسترجاع من https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/01/24/joint-world-bank-eu-un-report-assesses-damages-caused-by-catastrophic-flooding-in-libya?_gl=1*41yah0*_gcl_au*MTQ4MTc5NjQ3OS4xNzIzNjQxNzQ5

ففي كارثة فيضان درنة التي خلّفت دمارًا هائلًا وخسائر بشرية غير مسبوقة، ظهر جليًا كيف أن تغيرات المناخ وأحوال الطقس المتطرفة تزيد من هشاشة البنية التحتية وتفاقم الأزمات في ليبيا. وهذه الظروف الجوية القاسية ليست التحدي الوحيد الذي تواجهه البلاد، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنقص الموارد المائية التي يعاني منها السكان، خاصة في المناطق الجبلية والناحية.

وأظهرت مقابلات مع نساء و شباب في مناطق جادو والرحيات⁴ وهما منطقتان جبليتان تقعان في الجبل الغربي (نفوسة) بشمال غرب ليبيا معاناة جمّة يعانيها الأهالي للحصول على المياه.

و تعد ليبيا إحدى أكثر دول شمال إفريقيا جفافا. وبسبب الظروف الجغرافية والبيئية الصعبة في البلاد، تعتمد السلطات بشكل رئيسي على المياه الجوفية التي تشكّل حوالي 97% من مصادر المياه المتاحة. وتأتي المياه السطحية بنسبة أقل من 3% فقط، حيث أن البلاد تفتقر إلى عدد كافٍ من الأنهار والبحيرات والينابيع الطبيعية ذات المياه العذبة.

وبسبب غياب الاستقرار السياسي، لم تخصص الدولة اعتمادات مالية كافية للاستثمار في البنية التحتية لإمدادات المياه. كما يقتصر النهر الصناعي العظيم⁵ على خدمة المناطق الساحلية والمدن الكبيرة بشكل أساسي، حيث ترى السلطات أن خدمة المناطق الريفية والجبلية مرتفعة التكاليف⁶.

وبعد 14 عاما من سقوط نظام معمر القذافي (1969-2011)، تواجه نظم إدارة المياه في ليبيا صعوبات جمّة للتخلص من مشاكل سوء الإدارة وغياب الحوكمة المائية، والإفراط في استغلال الموارد المائية المتوفرة، وضعف الاستثمارات في مجال تحلية المياه، فضلا عن اعتماد الاقتصاد الليبي شبه الكلي على عوائد النفط، الأمر الذي أسهم في ترسيخ تصوّر لدى المواطن أن استهلاك المياه ينبغي أن يكون مجانيا.

وشددت جميع النساء اللاتي أُجريت المقابلات معهن على أن تجاهل الاحتياجات المائية لسكان المناطق الجبلية في ليبيا جعل الحصول على المياه العذبة أكثر تكلفة وصعوبة، إضافة إلى زيادة نسبة الملوحة في التربة، ما يجعلها أقل قابلية للزراعة.

وترجع هذه الهشاشة أساسا إلى ضعف سيادة القانون²، حيث يعاني النظام من انتشار الفساد والمحسوبية، وانعدام العدالة في تطبيق القوانين، بالإضافة إلى غياب الشفافية والمساءلة التي تساهم في ضعف ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية. كما تؤدي هيمنة الجماعات غير الرسمية مثل القبائل والجماعات المسلحة ونخب اقتصادية إلى تسييس المؤسسات وتهديد استقلاليتها، ما يفاقم الأزمة.

وأشار تقرير لمنظمة الشفافية الدولية إلى تراجع ترتيب ليبيا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024³، حيث حصلت على 13 نقطة فقط في المؤشر، بعدما سجلت 18 نقطة عام 2023، ما يعكس تصاعد معدلات الفساد خلال العقد الماضي في ليبيا في ظل انقسامات سياسية شائكة وعدم استقرار أمني.

وتتبع ليبيا في المرتبة 173 عالميا من أصل 180 دولة، متساوية مع كل من اليمن وإريتريا لتتصدر ترتيب أكثر 10 دول فسادا في العالم منذ سقوط نظام الرئيس الراحل معمر القذافي في 2011.

ويصنف المؤشر 180 دولة حول العالم بناء على مستويات الفساد في القطاع العام وفقا لمؤشرات عدة بينها الشفافية والمساءلة وإنفاذ القانون وحرية الصحافة واستقلال القضاء.

ورغم توقيع ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2015 وتصديقها على اتفاق باريس للمناخ في عام 2021، إلا أنه لم يتم تقديم السياسات أو الخطط أو التقارير المطلوبة، مثل المساهمة الوطنية المحددة أو خطط التكيف أو الاتصالات الوطنية. كما لا تتوفر أية معلومات عن نشاطات لجنة وطنية للتغير المناخي رغم إنشاءها منذ عام 2021.

توضح هذه المؤشرات أن بناء مؤسسات قوية وشفافة ذات سيادة قانونية هو عنصر حاسم لتعزيز قدرة ليبيا على إدارة المخاطر المناخية وتحقيق التكيف المستدام. تجاهل هذه الهشاشة سيزيد من تفاقم الأزمات، ويضع البلد أمام مخاطر بيئية واجتماعية متزايدة تهدد استقراره وتتميته.

وألقي هذا السياق المؤسسي الهش بظلاله على أعنف كارثة طبيعية مرّت بها ليبيا منذ عقود.

2 الفكرة القانونية. (2024، 7 فبراير). إعصار دانيال و كارثة انهيار سدّي درنة: استجابة رسمية مرتبكة.

3 ميدل إيست أونلاين. (2025، 12 فبراير). ليبيا تراجع إلى أدنى مستوياتها في التصنيف العالمي لمؤشر الفساد.

4 مقابلات ميدانية أجريت في ليبيا. (2025، أغسطس).

5 الهيئة العامة للمياه. (بدون تاريخ). النهر الصناعي العظيم: شبكة خطوط الأنابيب والقنوات الجوفية التي تجلب المياه العذبة عالية الجودة من طبقات المياه الجوفية في أعماق الصحراء إلى الساحل الليبي للاستخدام المنزلي والزراعي والصناعي.

6 مؤسسة فريدرش إيرت. (2022، مارس). إمدادات المياه في ليبيا تقترب من مستوى الانهيار: دعوة إلى التحرك. تم الاسترجاع من <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/libyen/19178.pdf>

تأثير التغير المناخي على النساء وتعزيز مشاركتهن في مواجهة التحديات

لتعزيز الاستجابة للتغير المناخي في ليبيا بشكل شامل ومستدام، من الضروري دمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الوطنية، بحيث تُراعى احتياجات النساء في خطط التكيف والتخفيف. يجب اعتماد مؤشرات تقييم تراعي الفروقات بين الجنسين لضمان عدالة التنفيذ. كما ينبغي تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار البيئي عبر تخصيص نسب تمثيل نسائي واضحة في اللجان المحلية والوطنية، ودعم قيادات النساء في المجتمع المدني لتمكينهن من الوصول إلى مواقع التأثير والعمل الفعّال.

من جهة أخرى، يجب تحسين وصول النساء، خاصة في المناطق الريفية، إلى المعلومات المناخية عبر منصات مبسطة ومترجمة، مع إطلاق حملات توعوية تبرز العلاقة بين المناخ والاقتصاد المحلي ودور المرأة الفاعل. كما يلزم دعم المبادرات النسائية المجتمعية وتشجيع المشاريع البيئية المحلية كالزراعة المنزلية وإعادة تدوير المياه، مع بناء شراكات بين المنظمات النسائية والبلديات لتنفيذ مشاريع التكيف المناخي المشتركة.

علاوة على ذلك، من المهم إنشاء آليات رصد ومتابعة دورية تشارك فيها النساء لقياس وتحسين مدى استفادتهن من السياسات والبرامج المناخية، إلى جانب تخصيص ميزانية طوارئ وطنية مدعومة محليًا ودوليًا من صندوق خاص لدعم مشاريع التكيف المستدامة، مع إلزام الشركات الكبرى بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه هذا الصندوق، ومشاركة المجتمع المحلي في تحديد الأولويات لضمان فعالية التمويل واستدامته.

تُعد النساء في ليبيا من أكثر الفئات تأثرًا بالتغيرات المناخية، لاسيما في المناطق الريفية وشبه الصحراوية، نظرًا للأدوار التقليدية المتوارثة التي تلزمهن بإدارة الموارد المنزلية مثل المياه والغذاء. تتفاقم هذه التحديات في ظل ندرة الموارد والمخاطر البيئية الناتجة عن الفيضانات والجفاف، مما يزيد من الضغوطات عليهن ويعرضهن لمخاطر صحية واجتماعية واقتصادية متزايدة.

إضافة إلى ذلك، تزداد معاناة النساء بسبب ضعف الدعم المؤسسي وتهميشهن في صنع القرار المناخي. فالسياسات والمؤسسات في ليبيا، بسبب هشاشتها أو تركيزها على قضايا أمنية وسياسية أخرى، تفتقر إلى دمج منظور النوع الاجتماعي، مما يُعيق مشاركة النساء الفاعلة في التخطيط والتنفيذ. وكشفت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تراجع نسبة تمثيل النساء في لجان التخطيط والمبادرات البيئية، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات والهشاشة. هذا التهميش يعكس تحديات ثقافية واجتماعية إضافية تحد من قدرة النساء على التأثير وتقديم حلول تراعي خصوصياتهن.

من جهة أخرى، يساهم غياب بيانات تقنية وتقييمات دقيقة وموثوقة عن أثر التغيرات المناخية على النساء في ليبيا إلى تهमيش مشاكلهن وإهمالها ضمن أولويات السياسات. فالافتقار إلى معلومات مفصلة بحسب النوع الاجتماعي يعمق فجوة المعرفة ويفقد صانعي القرار فرصة تصميم برامج دعم وتدخلات تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، خصوصًا النساء في المجتمعات المهمشة. كما تؤدي الضغوط المتزايدة الناجمة عن التغيرات المناخية إلى تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، مما يزيد من تفاقم عدم المساواة بين الجنسين ويضاعف من هشاشة النساء داخل المجتمع الليبي. وهذه التغيرات تجعل النساء أكثر عرضة لمخاطر العنف بجميع أشكاله ويحد من فرصهن في الوصول إلى التعليم والعمل، وهو ما يعرقل قدرة المؤسسات والمجتمعات على بناء صمود شامل ومستدام تجاه التحديات المناخية المتنامية.

2. التوصيات الاستراتيجية لتعزيز التكيف المناخي وبناء القدرات المؤسسية في ليبيا

التنسيق مع المؤسسات الإقليمية مثل الإسكوا والأمم المتحدة يُمكن ليبيا من الاستفادة من برامج الدعم المخصصة، فضلاً عن الانخراط في مبادرات إقليمية تعزز التنسيق بين الدول لتقليل الأضرار وتحسين الاستجابة في الحالات الطارئة.

الشراكة المجتمعية ودورها في بناء مرونة التكيف:

يؤكد خبراء العمل المناخي أن تمكين المجتمع المحلي، لا سيما الفئات المعرضة للخطر، يُعد حجر الزاوية لنجاح سياسات التكيف. فلا يكتفي العمل الحكومي بالخطط الرسمية، بل يلزم تعزيز المشاركة الشعبية، وتمكين النساء والشباب من أدوار قيادية في اتخاذ القرارات المناخية المحلية.

تلك الشراكات تساعد في تصميم حلول تناسب مع الواقع البيئي والاجتماعي، سواء عبر زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف، أو تقنيات جديدة لإعادة تدوير المياه، أو مبادرات للطاقة المتجددة. كما تُسهم في رفع مستوى الوعي البيئي، وتعزيز ثقافة الحفاظ على الموارد الطبيعية، ووضع استراتيجيات مجتمعية مستدامة.

تعزيز تمكين النساء الريفيات في مواجهة التغير المناخي:

ينبغي تصميم برامج خاصة تدعم النساء في المناطق الريفية عبر توفير التدريب التقني والمالي لتطوير مهارات التكيف المستدام، وتمكينهن من الوصول إلى الموارد والخدمات المناخية. كما يجب تعزيز مشاركتهن في صنع القرار المحلي من خلال تنظيم جمعيات نسائية بيئية وتشجيع قيادتهن لمبادرات مجتمعية، مع توفير قنوات معلومات واضحة ومبسطة تساعدن على مواجهة التحديات المناخية بشكل فعال ومستدام.

تفعيل البنية التحتية المناخية وتعزيز القدرات الوطنية:

لا يمكن فصل جودة السياسات المناخية عن قوة البنية التحتية وقدرة المؤسسات على الاستجابة السريعة والفعالة. في ليبيا، تُعد البنية التحتية المتداعية أحد أبرز العوامل التي تُزيد من هشاشة البلاد في مواجهة الكوارث الطبيعية. فقد أظهرت الأحداث الأخيرة، وعلى وجه الخصوص فيضان درنة، مدى ضعف شبكات الصرف، وانهيار السدود القديمة، وانتشار المباني غير المقاومة للمناخ. هذا الواقع يستوجب استثمارات جادة ومستمرة في تحديث المحطات الأرصادية، وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي، واعتماد تقنيات البناء الحديثة التي تراعي متطلبات البيئة المتغيرة.

علاوة على ذلك، لا يكفي بناء مرافق وتقنيات فحسب، بل يجب إرساء آليات تدريب وتطوير مستمر للكوادر الفنية المحلية، وإشراك الجامعات ومراكز البحث العلمية في تصميم برامج البحث والتطوير المناخي، لاستغلال المعرفة والتكنولوجيا في بناء نظم إنذار مبكر فعالة تغطي كامل التراب الوطني.

دور التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز التكيف:

تُعتبر ليبيا جزءاً من شبكة إقليمية متشابكة، ومتأثرة بالظروف المناخية التي تؤثر على منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط. لذلك، فإن التعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية أمر لا غنى عنه في تبادل الخبرات والتقنيات وموارد الدعم المالي والفني. تجارب دول مثل اليونان تُعد مثلاً يُحتذى به في كيفية الاستعداد والتأهب للفواجع الطبيعية عبر أنظمة إنذار مبكر متقدمة، وتخطيط عمراني يراعي مخاطر الكوارث المناخية.



06



الخاتمة

الخاتمة

تُبرز هذه الورقة أن التغير المناخي في ليبيا لا يمكن فصله عن السياق المؤسسي والسياسي الذي يحدّ من قدرة الدولة على الاستجابة الفعّالة للكوارث البيئية. فقد أظهرت نتائج الدراسة، من خلال تحليل كارثة إعصار دانيال، وجلسات النقاش المجتمعية، والمقابلات الميدانية، أن غياب الحوكمة الرشيدة، وتفكك المؤسسات، وضعف البنية التحتية، جميعها عوامل ساهمت في تضخيم آثار الظواهر المناخية المتطرفة وتحويلها من أزمات طبيعية إلى كوارث إنسانية واسعة النطاق.

بناء القدرات المؤسسية في ليبيا عبر شراكات طويلة الأمد مع الجهات الأممية والدولية، وتوفير الدعم الفني والمالي لتطوير البنية التحتية الحيوية مثل السدود وشبكات الصرف الصحي وإدارة الموارد المائية، فضلاً عن تشجيع التعاون الإقليمي لتبادل الخبرات في مجالات إدارة الكوارث والتكيف المناخي. وعلى المستوى البحثي والأكاديمي، توصي الورقة بإجراء دراسات كمية لتقييم تأثير التغير المناخي على القطاعات الحيوية مثل الزراعة والمياه، وتطوير نماذج محلية للتنبؤ بالمخاطر المناخية تعتمد على بيانات ميدانية دقيقة، ودراسة العلاقة بين النزاع السياسي والتكيف المناخي في مناطق الصراع لتعزيز فهم ديناميات المخاطر المركّبة. كما تفتح هذه الورقة المجال أمام مسارات بحثية جديدة، من أبرزها تحليل تأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي والمائي في ليبيا، ودراسة دور الإعلام المحلي في تعزيز الوعي المناخي والمساءلة البيئية، وتقييم فعالية السياسات البيئية الحالية واقتراح آليات للحوكمة المناخية المستدامة. وفي الختام، تؤكد الورقة أن مواجهة التغير المناخي في ليبيا تتطلب أكثر من مجرد إجراءات تقنية أو خطط طوارئ ظرفية؛ إنها تستدعي إصلاحاً مؤسسياً شاملاً ورؤية استراتيجية تضع الإنسان والبيئة في صميم السياسات العامة، وتستثمر في المعرفة المحلية، وتعزز الشراكات الدولية، وتمكّن الفئات المتأثرة، لبناء مستقبل أكثر أمناً واستدامة وعدالة للأجيال القادمة.

وقد حققت الورقة أهدافها البحثية عبر تسليط الضوء على العلاقة المعقدة بين الهشاشة المؤسسية وسياسات التكيف المناخي، من خلال توثيق الأثر الواقعي للتغير المناخي على المجتمعات المحلية، وخاصة النساء والشباب في المناطق شبه الصحراوية، وتحليل فجوات الاستعداد المؤسسي، وغياب خطط الطوارئ وضعف أنظمة الإنذار المبكر، وتقديم إطار تحليلي يربط بين النزاع السياسي، والفساد، وتراجع الاستثمار في الأمن البيئي. وأظهرت النتائج أن التكيف المناخي في ليبيا لن يتحقق دون معالجة جذور الهشاشة المؤسسية وتبني نهج تشاركي يدمج الفئات المتأثرة، خاصة النساء والشباب، في تصميم وتنفيذ السياسات المناخية. كما بيّنت المقابلات الميدانية أن هذه الفئات تمتلك رؤى محلية وحلولاً عملية، إلا أنها تفتقر إلى الدعم المؤسسي والتكئين السياسي اللازم لترجمة هذه المبادرات إلى واقع فعّال. واستناداً إلى نتائج الورقة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الجهات الوطنية والدولية وصانعي القرار، وتشمل على المستوى الوطني تحديث خطط الطوارئ وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر، خاصة في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والبلديات مع تخصيص ميزانيات واضحة لبرامج التكيف المناخي، إلى جانب تمكين النساء والشباب من خلال برامج تدريب وتمويل تدعم المبادرات البيئية المحلية والمشروعات المجتمعية المستدامة. أما على المستوى الدولي، فيوصى بدعم برامج

المراجع

1. **البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.** (2024، 24 يناير). تقييم مشترك للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لأضرار الفيضانات الكارثية في ليبيا. تم الاسترجاع من <https://shorturl.at/MRwmX>
2. **المفكرة القانونية.** (2024، 7 فبراير). إعصار دانيال و كارثة انهيار سدّي درنة: استجابة رسمية مرتبكة.
3. **ميدل إيست أونلاين.** (2025، 12 فبراير). ليبيا تتراجع إلى أدنى مستوياتها في التصنيف العالمي لمؤشر الفساد.
4. **مقابلات ميدانية أجريت في ليبيا.** (2025، أغسطس).
5. **الهيئة العامة للمياه.** (بدون تاريخ). النهر الصناعي العظيم: شبكة خطوط الأنابيب والقنوات الجوفية التي تجلب المياه العذبة عالية الجودة من طبقات المياه الجوفية في أعماق الصحراء إلى الساحل الليبي للاستخدام المنزلي والزراعي والصناعي.
6. **مؤسسة فريدريش إيبرت.** (2022، مارس). إمدادات المياه في ليبيا تقترب من مستوى الانهيار: دعوة إلى التحرك. تم الاسترجاع من <https://shorturl.at/m08J0>
7. **مبادرة الإصلاح العربي.** (2021، 19 يونيو). السياسة المائية في ليبيا: أزمة إدارة وليست أزمة ندرة. تم الاسترجاع من <https://shorturl.at/NQCDK>

